الأستاذ رياضي عبد الغاني
محام بهيئة المحامين بالرباط

غسل الأموال

«والمكافحة التشريعية والقضائية، في ظل التشريعات الدولية والوطنية»

• دراسة تحليلية مقارنة ونقدية •

- غسل الأموال، تعريف الجريمة، وتحديد أركانها، وخصائصها، ومميزاتها ؛
- الإطار التشريعي لمكافحة جريمة غسل الأموال ؛
- الإطار التاريخي لمكافحة جريمة غسل الأموال ؛
- دور النظام المالي في المكافحة، وسبل اكتشاف جريمة غسل الأموال ؛
- تحديد إجراءات البحث والتحقيق والمحاكمة لجريمة غسل الأموال ؛
- المكافحة التشريعية لغسل الأموال في القانون المقارن ؛
- المكافحة التشريعية على مستوى التشريعات الأوروبية والأمريكية ؛
- مكافحة غسل الأموال وفقا للتشريع العربي ؛
- مكافحة ظاهرة غسل الأموال في التشريع المغربي وفقا للقوانين والقرارات المنظمة ؛
- سبل المكافحة التشريعية لجريمة غسل الأموال، وبيان آفاقها المستقبلية ؛
- الإشكاليات المثارة المرتبطة بالقانون المنظم ومرسوم الوحدة والشأن القضائي ؛
- الآفاق المستقبلية للمكافحة التشريعية لجريمة غسل الأموال.

الطبعة الأولى 2025

DAR AL AFAK
COPY

الفهرس

استهلال 7

مقدمة 13

القسم الأول

القواعد العامة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال

الباب الأول: الإطار التشريعي والتاريخي للمكافحة التشريعية لغسل الأموال، وتحديد دور النظام المالي في المكافحة 25

الفصل الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال 27

المبحث الأول: مفهوم جريمة غسل الأموال، وبيان أركانها وخصائصها ونطاق المسؤولية الجنائية 27

المبحث الثاني : خصائص جريمة غسل الأموال 41

المبحث الثالث : نطاق المسؤولية الجنائية في جريمة غسل الأموال للشخص الطبيعي والشخص المعنوي 59

المبحث الرابع : الإجراءات المتعلقة بالمحاكمة 66

الفصل الثاني : الإطار التاريخي لمكافحة غسل الأموال 69

المبحث الأول : التشريع النموذجي للأمم المتحدة لسنة 1995 70

المبحث الثاني : اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد 71

المبحث الثالث : المخطط الشامل في ميدان مكافحة المخدرات (مؤتمر فيينا المنعقد ما بين 18 و26 يونيو 1987) 75

المبحث الرابع: وثيقة أو بيان بازل المؤرخة في 12 ديسمبر 1988 76

المبحث الخامس: اتفاقية فيينا لمكافحة المخدرات لسنة 1988 76

المبحث السادس: التوصيات الأربعين بشأن غسل الأموال 77

المبحث التاسع : القانون العربي الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال..... 93
المبحث العاشر: الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار في المخدرات..... 102
المبحث الحادي عشر: الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة في دورتها العشرين..... 103
المبحث الثاني عشر: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية..... 103
المبحث الثاني عشر: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد..... 103
الفصل الثالث : دور النظام المالي وتحديد سبل الكشف عن غسل الأموال..... 107
المبحث الأول : دور النظام المالي في المكافحة..... 107
المبحث الثاني : منع جرائم غسل الأموال..... 107
المبحث الثالث: الرقابة على غسل الأموال..... 110
المبحث الرابع : إجراءات الكشف عن الأموال الخاضعة للغسل..... 111
الباب الثاني: مكافحة غسل الأموال في التشريع المقارن، والتشريع الأوروبي والأمريكي والعربي..... 117
الفصل الأول : مكافحة غسل الأموال في التشريع المقارن، وبالتشريعات الأوروبية والأمريكية..... 119
المبحث الأول : مكافحة غسل الأموال في التشريع المقارن..... 119
المبحث الثاني : مكافحة غسل الأموال بالتشريع الأوروبي والأمريكي..... 120
الفصل الثاني : المكافحة التشريعية لغسل الأموال بالدول العربية..... 129
المبحث الأول: القانون العربي الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب..... 129
المبحث الثاني : المكافحة بالتشريع المصري..... 139
المبحث الثالث: المكافحة التشريعية لجريمة غسل الأموال بتونس..... 153
المبحث الرابع: مكافحة غسل الأموال في التشريع السعودي..... 154

الباب الثالث: تقييم فعالية السبل التشريعية في مكافحة غسل الأموال، وآفاقها القانونية. والإشكاليات المثارة بشأن الاقتصار على المكافحة التشريعية 161

الفصل الأول: تقدير مدى فعالية سبل المكافحة التشريعية لجريمة غسل الأموال 163

الفصل الثاني: تحديد آفاق المكافحة التشريعية، والإشكاليات المثارة بشأن الاقتصار عليها، وبيان سبل المكافحة لجريمة غسل الأموال 171

القسم الثاني

مكافحة غسل الأموال في التشريع المغربي والإشكاليات المثارة بشأن مكافحة غسل الاموال

الفصل الأول : القوانين المنظمة لمجال المكافحة لجريمة غسل الأموال 181

المبحث الأول: القانون الأساس المنظم لمجال المكافحة التشريعية رقم 43.05 184

المبحث الثاني: المرسوم المحدث لوحدة معالجة المعلومات المالية 202

المبحث الثالث : المقتضيات الجديدة المتضمنة في قانون غسل الأموال الجديد وفقا للتحديد الوارد في القانون الجنائي 211

المبحث الرابع: الاتفاقيات الدولية المصادق عليها بظهائر شريفة 221

المبحث الخامس: القرارات الوطنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال 250

الفصل الثاني: الإشكاليات المثارة بشأن التشريع المنظم لمجال مكافحة غسل الأموال 259

المبحث الأول: الإشكاليات المرتبطة بالقوانين المنظمة لمكافحة غسل الأموال 260

المبحث الثاني: الإشكاليات بشأن ارتباط الجريمة بمآل الجريمة الأصلية 261

DAR AL AFAK
COPY

الفصل الثالث: الإشكاليات المثارة المتعلقة بالجهة المواكبة لإجراءات البحث القضائي. وإجراءات سير الدعوى العمومية المتعلقة بجريمة غسل الأموال. وما يرتبط بها من إشكاليات تتعلق بوحدة معالجة المعلومات 265

المبحث الأول: الإشكاليات المثارة المتعلقة بالجهة المواكبة لإجراءات البحث القضائي 265

المبحث الثاني : الإشكاليات المثارة بشأن إجراءات سير الدعوى العمومية المتعلقة بجريمة غسل الأموال 267

خاتمة. 279

المراجع 283

الفهرس 285

DAR AL AFAK

COPY

ظاهرة غسل الأموال، وإن كانت تبدو ظاهريا على أنها من الجرائم الاقتصادية العادية التي يسهل وضع اليد على مرتكبيها، وإنه من السهل مقاومتها ومكافحتها. فإن الواقع كما تثبت ذلك الإحصائيات الرسمية الوطنية والعالمية هي أنها من الظواهر الإجرامية والاقتصادية الخطيرة والمتشعبة، التي فرضت نفسها مؤخرا بإلحاح وتقوت بشكل ملفت للانتباه متخاطرها وصعبت في إقرار سبل معالجتها ووسائل مكافحتها خصوصا أمام الزيادة اليومية في كل ساعة بل في كل دقيقة لمخاطرها وللأموال المحققة من جرائها كمكسب غير شرعي يعد بالبلايير من الدولارات وشكلت الوسائل التقنية المعقدة التي تستحيل في إعادة تداولها واستغلالها كالوسائل الإلكترونية والتقنيات المعلوماتية التي تقبر الحدود الجغرافية والسياسية في تنامي المخاطر المترتبة عنها وتصاعد تواجدها القوي في جميع اقتصاديات العالم، ذلك أن جريمة غسل الأموال من آثارها السلبية على صعيد الاقتصاد الوطني أنها تلحق بهذا الاقتصاد الذي هو أساس التنمية البشرية في كل بلد بسبب وجود اقتصاد غير ظاهر وخفي يهدد بقوة الاقتصاد الوطني الرسمي وينتج عن عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي جراء السرعة الهائلة لعملية انتقال الأموال التي توفرها بقوة العولمة والتواجد القوي والمتاح بسهولة لأي فرد التي تمكن الوسائل التقنية والتقدم الإلكتروني والمعلوماتي. كما يؤدي غسل الأموال إلى التأثير بشكل سلمي على الاقتصاد الوطني من خلال التوزيع غير العادل للثروة، ويهدد بشكل أكثر حدة الاقتصاد العالمي، ويدمر روح المنافسة المشروعة، ويفشي ظاهرة الرشوة والفساد المالي، وينمي من التهرب الضريبي. ويؤثر سلبا على الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي. فلما بأن جميع هاته المجالات تجد فيها ظاهرة غسل الأموال أرضيتها الخصبة، وضالتها القوية، بحيث أنها بفضل العائدات المالية غير المشروعة التي تقدر بالبلايين من الدولارات، تستغل عن طريق التمويه في مشاريع قوية، تنمي من مداخيلها المالية وتقوي نفوذ مرتكبي جريمة غسل الأموال.

فما هو يا ترى مفهوم جريمة غسل الأموال؟ وما هي عناصرها التكوينية، وأركانها الأساسية؟ وما هي نوعية الإجراءات المسطرية المطبقة خلال مواكبتها؟ وما هي الجهات المكلفة بالتحري المعلوماتي والمكلفة بجمع الأدلة ومعالجة المعلومات؟ وما هي السلطة القضائية المكلفة بتحريك الدعوى العمومية؟ وما هي في المقابل الجهات المكلفة بالتحقيق والمحاكمة؟ وما هي نوعية الإجراءات والتدابير والأحكام القضائية التمهيدية المتخذة في جريمة غسل الأموال؟ وما هي نوعية التدابير المتحدة في مواجهة التفاعل وما هي نوعية العقوبات القضائية التي يمكن الحكم بها أو اتخاذها كعقوبة إضافية أو تدبير وقائي بما في ذلك الضبط والمصادرة التي تقررها السلطة القضائية؟ فجميع هاته التساؤلات، وما يتفرع عنها ويستنبط منها من أسئلة واستفهامات تفرض نفسها بإلحاح إن على المستوى القانوني النظري أو على المستوى الواقعي والعملي هي التي ستكون بحول الله وقوته المنهج الأساسي واللبنات الرئيسية لهذا المجهود المتواضع الذي ندع باي وجه به الكمال، والادعاء بالقول فمنا بالإلمام بجميع جوانبه القانونية والواقعية ، وإنما تعتبره مجرد اجتهاد ليس إلا مصداقا لقوله عليه الصلاة والسلام "من اجتهد وأصاب فله أجرين ومن اجتهد واخطأ فله أجر واحد"، وأملنا من العلي القدير أن لا نحظى إلا بالأجر الواحد وفي ذلك ثواب منه عظيم. واملنا في الله عزت قدرته ان اكون قد وفقت في هذا المجهود المتواضع رغبة منا في توسيع افاق المعرفة القانونية واغناء الخزانة المغربية

المؤلف

مطبعة الأمنية - الرباط 2025

9 789920 644075

120 درهما